ثورة سنة ١٩١٩ المصرية
وأثرها على السياسة البريطانية في السودان
ملكي شبيكة

ما ان قابل الوفد المصرى (سعد باشا زغلول وعلى باشا شعراوى وعبدالعزيز بك فهمى) السير ريجنالد ونجت المندوب البريطاني في دار الحماية البريطانية بالقاهرة يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ عقب الهدنة وما ان تطورت الاحوال الى حركة شعبية في مصر تطالب بالاستقلال – ما ان حدث هذا حتي ظهرت بوادر التأثير في السودان . ونسبة الى العلاقات الرسمية بين مصر والسودان بموجب اتفاقية يناير ١٨٩٩ ووجود الجيش المصرى في السودان بوحداته المصرية والسودانية وتركيز الادارة الفعلية في شخص الحاكم العام البريطاني والذى هو في نفس الوقت يقود الجيش المصرى كسردار،لهذه الاسباب مجتمعة لا بد وان تكون لهذه الحركة الوطنية التي قامت في مصر من أثر في السودان سواء على السيطرة البريطانية الفعلية أو على زعماء العشائر وقادة رجال الدين ونفوذهم الذى أيدته الادارة البريطانية او على الذين نالوا قسطا من التعليم وقرأوا الصحف المصرية ، واخبار الحركة الوطنية في مصر وتفاعلوا معها ، أو على الضباط والموظفين المصريين المنبثين في جميع انحاء السودان وفي جميع المصالح الحكومية أو حتي الذين يعملون في التجارة . لا بد وان يكون لجميع هؤلاء آراؤهم التي قد تتعارض مع بعضها .

ولا بد والحالة كما وصفناها ان يرصد الحاكم العام ردود الفعل في السودان لهذه الحركة الوطنية في مصر ويبعث بتقاريره للمندوب البريطانى السامى في القاهرة وهذا بدوره يبعث بها الى لندن وهناك تعلق عليها السلطات المختصة وتظهر اقتراحات تدعو في مجملها لفصل الحركة القائمة في مصر من ان تجد طريقها للسودان داعية لوحدة وادى النيل بل ترى تلك المقترحات انفراد بريطانيا بادارة السودان اذا ما منحت مصر حكما ذاتيا . ووجدت هذه السياسة المقترحة تأييدا من زعماء العشائر وبشكل قوى وواضح من زعماءالدين .

هذه القصة ترويها لنا هذه الوثائق الرسمية التي وجدت سفرها في دار الوثائق البريطانية Public Record Office وسمح للباحثين بالاطلاع عليها . ورأيت ان انقل للقارئ السوداني هذه القصة التي تهمه بكاملها وبكل تفصيلاتها وحسبما دونت في حينها . والاشارة اليها هي دار الوثائق البريطانية بلندن حسبما وضحته وقسمها هو FO. 371 وامام كل رسالة أو خبر دونت نمرة المجلد . ورأيت أن تنتهى القصة في الشهور الاولى من سنة ١٩٢٠ حيث نجد برقية اللنبي من الخرطوم لدار

الحماية في القاهرة بغية ارسالها للندن وتعليق ونجت عليها ودراسة كين بويد باحصائياتها . وعندما تتم متابعتنا لهذه القصة من أولها الى مارس من سنة ١٩٢٠ يتضح لنا أن السياسة التي طبقت عقب مقتل السردار في نوفمبر سنة ١٩٢٤ رسمت خطوطها العريضة والدقيقة بكل تفاصيلها آنذاك.والفارق الوحيد انها كانت ستطبق تدريجيا اذا لم يحدث اغتيال السير لى ستاك .

(٢٧١١) في آخر سنة ١٩١٨ وبالذات يوم ٢٩ ديسمبر بعث ونجت المندوب السامى في مصر برسالة الى لندن يقول بأن الحركة الوطنية في مصر كان لها بعض الاثر في السودان ولكنها في الوقت الحاضر تنحصر في منطقة الخرطوم وشمالها . ويعزى هذا جزئيا الى العلاقة الوثيقة بين تجار امدرمان ومدن الشمال مع الناس في مصر . ولم يمض وقت كاف لانتشار الاشاعة .

ويهتم الضباط المصريون اهتماما بالغا بالحركة ولكنهم كما يبدو لم يقوموا بمحاولات دعائية مباشرة بهدف التأثير على السودانيين . غير ان صغار الموظفين من المصريين واكثر منهم العنصر التجارى المصرى في الخرطوم وامدرمان يتحدثون بكل حرية ولحديثهم هذا أثره على عقول السودانيين . قاد هذا الى وضع فيه بعض القلق والاضطراب . فقد ينسحب الانجليز من مصر وبذلك يتركون السودان للمصريين . فهناك شعور بان الانسحاب من مصر تحت هذه الظروف يعني ايضا الانسحاب من السودان وهذه الفكرة اشاعها المصريون . وهؤلاء الاعيان الذين خطبوا في احتفالات الصلح الاخيرة في امدرمان وغيرهم والذين ابدوا شعورا وولاء للانجليز قيل لهم انكم ستدفعون الثمن عندما يأتي المصريون .

حالة القلق هذه اثرت على السودانيين حتي ان بعضهم بدأ بطريقة سرية يسأل عن حقيقة هذه الاشاعات المصرية وفوق ذلك بدأ الذين كانوا يجاهرون بولائهم لبريطانيا الانسحاب من موقفهم هذا وصمتوا مترقبين تطور الاحوال .

وكان الحديث يدور في اوساط الضباط المصريين عن نجاح سعد زغلول باشا وموقف السلطان تجاه الانجليز يمثله برقياته لجلالة الملك جورج الخامس والدكتور ولسن وعن الاستغناء عن كل الموظفين الانجليز في مصر ماعدا موظفي الرى وعدد قليل من الضباط الانجليز وبصفة عامة يعاد تنظيم ادارة مصر الداخلية على اساس وطني اسلامى .

كانت هذه الاشاعات تصل الى السودانيين بشكل مشوه وتتضمن احلال الموظفين الترك في الوظائف العليا محل الموظفين الانجليز والانتقام من السودانيين الموالين للانجليز وبصفة عامة محاسبة الذين اساءوا للمصريين . وقد فكر بعض السودانيين المتنورين في اعداد منشورات للتوقيع من قبل السودانيين يطلبون فيها من الحكومة ابعاد العنصر المصرى من الادارة والجيش المصرى من السودان . ولكنهم ترددوا خوفا من احتمال عدم الوصول الى نتيجة حسبما يرون ويتعرضون لانتقام الموظفين المصريين .

وفى يوم ٢٣ فبراير ١٩١٩ كتب السير لى ستاك مذكرة قدمها لونجت بعنوان ««مذكرة عن نمو التطلعات القومية في السودان »كان ستاك انذاك مازال مقائما باعمال سردار الجيش المصرى وحاكم السودان بدلا عن ونجت الذى نقل مندوبا ساميا لمصر . بدأها بقوله انه قبل شهرين قدم مذكرة تتعلق بأثر الحركة الوطنية المصرية على السودانيين : فموقف انصار الحركة الوطنية في مصر أوحى الى السودانيين احتمال انسحاب الانجليز من السودان تاركا السلطة لمصر وهذا الاحتمال ترك السودانيين في حالة قلق وان بعض المتنورين فكروا في نداء موقع عليه طالبين ابعاد العنصر المصرى من ادارة السودان . وتطور هذا الامر اخيرا الى ان يتخذ بعض الذين يتحدثون باسم الطبقة المتنورة موقفا محددا

أبدى ثلاثة من الزعماء الدينيين وهم السير السيد على الميرغني والشريف يوسف الهندى والسيد عبدالرحمن المهدى رغبة اثناء حديث غير رسمى ان تتخذ الحكومة موقفا أكثر صلابة مما هى عليه الآن لتأكيد حقيقة وضع السودان في الامبراطورية البريطانية وان مستقبله مرتبط بالسلطة البريطانية وقد تحدث السيد على بصفة خاصة عن طموحه في أن يرى اهل السودان يتطورون تحت ارشاد بريطانيا العظمى الى شعب متحد بقوانينهم وعاداتهم وادارتهم الخاصة قادرين على حكم انفسهم والقتال دفاعا عن وطنهم . وقد اقر الزعماء الثلاثة على ان اغلبية السودانيين لم يصلوا الى درجة هذا الطموح الوطني ولكنهم يعتقدون ان الفكرة كامنة وتحتاج الى التعليم لاظهارها . ومن اجل ذلك طلبوا السماح لهم بالقيام بنوع من الدعاية بين اتباعهم تحاول غرس بذور الولاء والتعاون مع فكرة الامبراطورية البريطانية وتهدف اخيرا الى غرس روح الوحدة الوطنية بين السودانيين .

ومن الطبيعى ان تصاحب هذه الحركة منهم رغبتهم فيما عبروا عنه بصراحة وهو ابعاد العنصر المصرى بشقيه الادارى والكتابي من الحكومة بأسرع ما يمكن . وقالوا بان الناس يكرهون ولا يثقون في المصريين الذين يملكون سلطة عليهم ولا يرون اية فائدة من حكمهم . ويرى هؤلاء الزعماء ايضا ان الحكومة يقف في طريقها ارضاء مطالب المصريين قبل مطالب السودانيين .

يقول ستاك:ليس من الحكمة اعتبار آراء هؤلاء الزعماء الدينيين معبرة تعبيرا كاملا عن الشعور الوطني في السودان. وطبيعى ان يسعوا لزيادة نفوذهم في البلاد ويدركون ادراكا تاما قوة بريطانيا كما ظهرت في انتهاء الحرب بالنصر ويرون ان آمالهم مرتبطة بالسيطرة البريطانية.

ومن الجهة الاخرى فانهم يتطلعون بالحكم البريطاني وتطلعاتهم لرفاهية شعبهم مخلصة لحد بعيد. ويمكننا الاستنتاج بدون شك ان حججهم مبينة على حقائق وان عرضهم لها في هذا الوقت لدليل على رغبة صادقة للمساهمة من جانب المحكومين في المساعدة لتطوير بلادهم.

ومن المهم ان نعلم انه لم يظهر أى تطور لفكرة الرابطة الاسلامية في حججهم واحاديثهم وهذه

نقطة هامة لان اهم نتائج هذه الحرب في الاقاليم المجاورة للسودان اقامة مملكة عربية في الجانب الآخر من البحر الأحمر ولو ان هذه المملكة لن تتطلع للخلافة في الوقت الحاضر الا انها تسيطر بالفعل على الاراضي المقدسة الاسلامية ويظهر انها ستكون مركزاً للحماس الديني ونقطة تجمع للذين يؤمنون بمستقبل استقلال سياسي للأمة العربية. ومع ذلك فهذه الحركة العربية لم تحرك ساكنا في السودان ماعدا شعور الود بالرغم من محاولات الملك حسين شخصيا لاجتذاب عطف العرب هنا.

وفي الوقت نفسه فان مملكة الحجاز المستقلة مازالت في مهدها فاذا ما التجأت الى اصحاب الدسائس السياسية من المسلمين لتكون قاعدة لحركة رابطة اسلامية فان اعتقاد السودانيين بأن آمالهم وتطلعاتهم تتحقق عن طريق الانجليز يعصمهم من اية دعاية مضادة للمصالح البريطانية.

وكسياسة للمستقبل فالمقترحات هذه لها جانبان. انفصال السودان من السيطرة المصرية وتعليم السودانيين فكرة القومية السودانية. وعن الجانب الاول هناك اعتراضات عملية عديدة ضد التنفيذ المزمع. أولا لايوجد عدد كبير من السودانيين المتعلمين ليحل محل المصريين الذين يحتلون وظائف ادارية. والمصريون مفيدون للدرجة التي لا يمكن الاستغناء عنهم بسرعة ولو انهم غير محبوبين من الشعب الذى يحكمونه.وثانيا يجب ان تستغني المتطلبات العسكرية عن المصريين. وقد اكد الزعماء الثلاثة لستاك ان السودانيين سيحملون على عاتقهم مهمة الخدمات العسكرية ولكن لم تحصل في رأى لستاك تجربة كافية للتحقق من ذلك. ثالثا هناك مسألة المال وهى من الصعوبة بمكان. فايرادات السودان كافية لمتطلبات البلاد المدنية الحالية والى الآن لا يمكن تحمل مصروفات قوة عسكرية كافية الا بعون من الخارج. فليس من الحكمة ان لم يكن من المستحيل وضع عبء ضرائبي تتطلبه مصروفات قوة عسكرية كافية.

وفوق ذلك فمسالة العلاقات بين مصر والسودان ليست بالامر السهل ففي أية تسوية للمسائل السودانية هناك مصالح مصرية كبيرة يجب ان تؤخذ في الاعتبار. فمسألة استخدام مياه النيل لا يمكن ان تقرر بدون الاشارة لحاجة مصر التي تعتمد لحياتها على الرى. واسترجاع السودان بالفتح كان الغرض منه اساسا حماية حدود مصر. وتطوير السودان لا يتقرر بطريقة يفهم منها تنكر بريطانيا لوعودها لحماية مصر.

ومع ذلك فقد قدم اقتراح لمجابهة مسألة وضع جديد للعلاقات بين السودان ومصر على اساس ان ينتقل بالتدريج الدور الذى تقوم به مصر في ادارة السودان الى بريطانيا وهذه الحركة التي ذكرت تقدم الفرصة والمنطق السليم لمحاولة التخلي عن الجوانب غير المرضية في الادارة الحالية.

اما فيما يختص بالخطوات المباشرة للسياسة القومية للسودان فهناك صعوبة للقيام بدعاية نشطة في هذا الصدد. سيكون هذا مخالفا لروح الادارة وظالما للمصريين الذين ينسبون هذا العمل لرغبة بريطانيا للتآمر ضدهم وازالة نفوذهم. واذا كان لابد من بذر بذور الشعور الوطني يجب ان يكون هذا

طبيعيا واما اذا غرس عن طريق الدعاية سيكون شعورا مزيفا. وقد كانت السياسة المقررة دائما ترمى الى اشراك السودانيين تدريجيا في الحكومة وتدريبهم لحكم انفسهم. وظهرت هذه السياسة في مراحل الادارة المختلفة. فتأسيس كتشنر لكلية غردون في الخرطوم كانت الخطوة الاولى. وكانت نتائجها الاولى العملية هى ان ادارة المحاكم الشرعية كلها اصبحت الآن في يد القضاة السودانيين من خريجى هذه الكلية وتخرج من هذه الكلية ايضا عدد كبير من صغار الكتبة والفنيين في الحكومة بينما اصبحت ورش السكة الحديد والوابورات والاشغال العامة بشقيها المدني والعسكرى مكانا لتدريب الكثير من السودانيين الذين لم تتهيأ لهم فرص التدريب في الكلية.والخطوة الثانية الهامة جدا هى تأسيس المدرسة الحربية التي يتدرب فيها ابناء السودانيين ليتخرجوا ضباطا في الاورط السودانية بالجيش المصرى وقد انشئت مؤخرا مدرسة يتدرب فيها السودانيون على الادارة للوظائف التي يحتل معظمها الآن ضباط مصريون. ويقترح ايضا الاستفادة من المشايخ وزعماء القبائل كعنصر في القضاء المدني والجنائي. جهز مشروع بهذا الصدد وسيوضع في القريب العاجل موضع التنفيذ. وفي النية انشاء مدرسة للطب تذكارا للورد كتشنر لتمكن البلاد من الحصول على الخدمات الطبية في الدرجات الصغرى ولاتعتمد كما هى الحالة الحاضرة على (زيادة على الاطباء البريطانيين) الضباط السوريين والمصريين بصفة اساسية.

وقد اخبر السير على الميرغني وزملاؤه ان خطوات كهذه دليل عملى على عطف الحكومة وطرق صحيحة للوصول الى الأهداف التي يبتغونها واخبروا ان المسؤولين في حكومة السودان ينوون التطوير على هذه الاسس بالسرعة التي تسمح بها الظروف. وفي الوقت نفسه فالنفوذ البريطاني الغالب في البلاد سيجعل الناس يشعورون بالثقة والامن.

وبدون شك هناك خطر قد يكون ضئيلا ان يصابوا بخيبة امل من وضعهم السياسي الحالى الذى يكتنفه الغموض نوعا ما مما يقودهم الى الارتماء في احضان حركة رابطة عربية أو رابطة اسلامية ومع ذلك فالخطر موجود وفي بلاد مازال التعصب الديني تحت السطح مباشرة لا يمكن اهماله.

بعث استاك مذكرته هذه الى ونجت وماكان لهذا ان يبعثها بدون تعليق وقد قضي١٧سنة في السودان حاكما عاما وسردارا للجيش المصرى. قال ونجت انهم يواجهون ظهورا مبكرا للقومية السودانية ومن واجبهم ان يقرروا في الوقت المناسب ما يجب ان يقرر بشأنها «وانني لا اتحدث بشعور مبعثة القلق أو اهدد بشعار السودان للسودانيين في السنين القليلة القادمة من حزب الطبقة التي تخلقت بالاخلاق الاوربية. ولكنني اعني اننا يجب ان نعترف بأن حكما مناسبا اتي ما كان يجب ان يأتي به من شعار الشعور بالقومية المحترمة ومن واجبنا ان نقرر حسن توجيهها».

وأول مظهر لهذه السياسة الجديدة هو ان ازالة السيطرة المصرية امر لا مفر منه والذى يقترحه لى استاك في مذكرته هو الاستعداد الان لاتخاذ الخطوات التي تقود الى اتصال السودان ببريطانيا اكثر من

اتصاله بمصر. وهو لايقترح الطرق العملية للتنفيد في الوقت الحاضر. فهناك صعوبات معروفة في المالية والرى والسياسة العسكرية. وستكون طرق التغلب عليها موضع التفكير ولكنه ينتظر آراء حكومة جلالة الملك عن السياسة التي يوصون بها.

وقال ونجت انه في خطابه الخاص الذى بعث به لورد هاردنج يوم ٢٧ ديسمبر ١٩١٨ اشار الى آرائه التي بناها على اقامة طويلة في السودان عندما كان مسؤلا عن ادارة ذلك الاقليم مدة سبعة عشر سنة وهو يوافق موافقة تامة على الحجج التي زادها سير لى ستاك في مذكرته هذه ان الجميع في مصر والسودان والامبراطورية البريطانية سوف يستفيدون من ارتخاء العلاقات التي تربط القطرين (مصر والسودان) الآن.

وبعد ان شبت نيران الثورة في مصر وبالذات في يوم ١٤ مارس ١٩١٩ عين السير لى ستاك حاكما عاما اصيلا وسردارا للجيش المصرى وانتهت فترة انابته.

(٣٧١١)حتى لو ان السير ريجنالد ونجت كان في انجلترا لكنه طلب مشورته من وقت لاخر بعد نشوب الثورة في مصر وعن السودان خاصة كان يتلقي رسائل من ستاك ويعلق عليها احيانا يقدم آراءه عن الحالة في السودان وعلاقاتها بمصر. ففي يوم ٣ ابريل ١٩١٩ كتب مذكرة طويلة ضمنها تاريخ السودان مختصرا ولخص ما كتبه ستاك وما كتبه هو عن اثر الحركة المصرية على السودان واخيرا ختم مذكرته بالاتي :-

« انني اتجاسر واعبر عن املى ان يسمح للحاكم العام اعادة تأكيد نية حكومة جلالة الملك بأن تتعهد باسهام بنصيب اكبر في ادارة حكومة السودان . وانني اذهب بعيدا واقترح تنفيذا لهذه السياسة ان تتحمل حكومة جلالة الملك ادارة السودان وحدها بشكل واضح اذا ما وجدت الفرصة المناسبة لذلك . وبذلك يتم ابعاد العنصر المصرى المكروه وانزال العقاب الذى يستحقونه بالوطنيين المصريين والذين رأوا الحصول على المكاسب بالفوضي والنهب والقتل وهو فقدانهم لقطر اساءوا حكمه وفقدوه لسنين مضت ولم يستطيعوا استعادته الا بالمساعدة البريطانية التي جعلت السودان كما هى عليه حالته – الآن –بلاد لها مستقبل زاهر واستراتيجيا وماديا له فائدته للامبراطورية البريطانية».

(٣٧١٧) في يوم ٢٣ ابريل ١٩١٩ بعث السادة الآتية اسماؤهم خطابا لحاكم السودان العام وهم:

السيد على الميرغني-السيد عبد الرحمن المهدى – الطيب هاشم المفتي – ابو القاسم احمد هاشم رئيس لجنة العلماء – اسماعيل الازهرى قاضي مديرية دارفور – السيد ميرغني السيد المكى رئيس طريقة الاسماعيلية بالسودان . وهذه هى ترجمتي للخطاب من الانجليزية وليس النص العربي الاصلى:

«نرجو ان تنقل لسعادة المندوب السامى في مصر والى حكومة جلالة الملك في لندن ما يلى : تقرأ يوميا الاخبار التي تحويها الصحف المصرية عن المظاهرات في مصر الموجهة ضد السلطات البريطانية

هناك وعن مطالب المصريين التي تقول بجلاء الاخلال عن وادى النيل واننا على يقين طول الوقت بانه طريق المشورة الحكيمة من الموظفين البريطانيين في مصر والموظفيين المصريين ستنتهى التسوية بما يرضي الجميع.

ومع ذلك فلئلا يصل الى مسمع السلطات البريطانية في مصر وفي لندن ما يجعلهم يعتقدون اننا على اتفاق هنا مع الحركة القائمة في مصر اسرعنا نحن الموقعين اسماءنا ادناه اصالة عن انفسنا ونيابة عن جميع اهالى السودان بتقديم الاتي الى الحكومة البريطانية:

اولا : جميعنا نقدم شكرنا الوافر لما قام به الموظفون البريطانيون في السودان من اعمال لرفاهية السودانيين والتي اتت بنتائج لتقدم البلاد وتطورها.

ثانيا : نقدم ولاءنا الثابت واخلاصنا للحكومة البريطانية الذى لا يتغير .

ثالثا : تأكيدنا الكامل بل لادخل لنا ولا علاقة لنا بالحركة القائمة الان في مصر ولا تتفق مع رغباتنا .

وفي الختام تقبل وافر تقديرنا واحترامنا»

وبعث الشريف يوسف الهندى بخطاب للحاكم العام ايضا قائلا :

«اشارك السودانيين الاخرين في تقديم هذا الخطاب لسعادتك كقائم باعمال الحاكم العام للسودان لاخبر سعادتك باننا سمعنا بان المصريين يحاولون اعتبار مصر والسودان قطرا واحدا ولهذا السبب ترفع اصواتنا لنشرح بأن اهل السودان لا يتبعون مصر بتاتا ونحن على ثقة بانهم انفصلوا نهائيا منهم منذ استعادة الفتح والاحتلال.

ونحن نعلم ان المصريين سافروا لمؤتمر الصلح وفي حوزتهم وثائق يعتبرون بموجبها ان السودان معهم ولكن نحن نرفض هذا ونعلن ان السودان قادر على تحمل تكاليف ادارته واستقلاله تحت حماية بريطانيا العظمى.

ولهذا نرجو ان نلفت انتباه سعادتك بصفتك صاحب السيطرة وبيدك مقاليد الامور لاجل ان تنقله للسلطات المختصة قبل فوات الاوان .»

(٣٧١١)وبعد ان ثبت السير لى ستاك في مركزه كحاكم عام للسودان وكسردار للجيش المصرى وبعد ان هدأت الاحوال نوعا ما في مصر وتحدث الناس كثيرا في السودان عما يجرى في مصر واخبار الوفد في باريس رأى ستاك ان يبعث برسالة للسير ريجنالد ونجت يشرح له الحالة في السودان في ٨ مايو ١٩١٩.

يقول ستاك ان استمرار الاضراب في مصر كان له اثره لدى الشبان المصريين في السودان . فهم في حالة قلق لشعورهم بانه يجب عليهم ابداء عطف نحو الوطنيين . واستقر رأيهم اخيرا على ارسال برقية لرئيس الوزراء يهنئونه فيها على رجوع زغلول ونجاح الحركة.

ولحسن الحظ فكلما ازداد حديث المصريين عن القضية كلما ازداد السودانيون المتنورون اصرارا

على ان يكون لهم حق الحديث في الموضوع . وبينما كان الحديث يدور عن ارسال البرقية تسلم ستاك وثيقة بتوقيع السيد علي وعبد الرحمن المهدي وكبار رجال الدين في السودان ابدوا فيها انهم لا علاقة لهم بالوطنيين المصريين وان اي ادعاء من المصريين بمطالبة انسحاب البريطانيين لا اساس له من الصحه . وتسلم ستاك ايضا خطابا من الشريف يوسف الهندي بهذا المعني . بحث بهذه الخطابات للجنرال اللنبي قائلا له انه لايمكن ان تتم تسوية سياسية في المستقبل دون ان تؤخذ بعين الاعتبار وجهة نظر السودان.

وارسل ستاك ايضا الى اللنبي بفحوى الرسالة التي بعثها الى ونجت في فبراير والتي قال فيها ان السودانيين بدأوا يتلمسون طريقهم الى فكرة وطنية.

وهذا الاتجاه السوداني لم يهمله المصريون وعلى الاقل كبارهم والمعقولون منهم وصلوا الى نتيجة ان الاتجاه الوحيد السليم هو ان يظلوا متعاونيين مع الانجليز في السودان لاقصي حد . ولذلك لم يقبل كبار المصريين ارسال برقية لرئيس الوزراء والتي بدأوا بجمع التوقيعات لها ولو ان صغار الضباط والموظفين تحمسوا لها . ونتيجة لذلك بدأت التوقيعات تسحب.ويعتقد ستاك ان القرار الاخير عن الموضوع هو انه اذا كان لا بد من ارسال برقية يجب ان تكون برقية ولاء فقط وعلى كل حال يستشيرون الحاكم العام وسردار الجيش قبل ارسالها.

ولحد ما يتفهم ستاك ويعطف على المصريين الذين يريدون ان يقوموا بعمل يظهر عواطفهم الوطنية . فكثير منهم ربما جاهروا بوطنيتهم طوال حياتهم فاذا لزموا الصمت الان يتعرضون بدون شك لتهمة ضعف الوطنية وعدم تأييدهم للقضية لدى اصدقائهم فى مصر ومن عجائب الأمور ما يشاهد من موقف الجيش المصرى الثابت في مصربالرغم من الضغط والاغراءات التى تعرض لها يتحدث ستاك هنا بصفته قائدا للجيش المصرى على كل وحداته سواء كانت فى مصر او فى السودان لا بصفته حاكما عاما للسودان وهذا الوضع الغريب لا يدركه الا الذين عايشوه آنذاك .

فمثلما كان القنصل البريطانى فى مصر منذ الاحتلال والمندوب السامى بعد سنة ١٩١٤ صاحب الكلمة العليا فى مصر نجد هذا البريطانى قائد للجيش المصرى وصاحب الكلمة النافذة فيه والقيادات العليا فيه للبريطانيين بالرغم من انه يعين فى منصبه كحاكم عام للسودان وكسردار للجيش المصرى بفرمان سلطانى وخديوى قبل الحماية . وعن استقالة الوزارة وتعين وزارة جديدة فالسلطان لا يستطيع ان يبت فى ذلك الا اذا وصلت الموافقة من الحكومة البريطانية عن طريق المندوب السامى وقاد كتشنر فى سنة ١٨٩٦ جيوش الخديوى لفتح السودان بامر من سلسبورى رئيس الوزارة البريطانية قبل ان يعرف الخديوى ورئيس وزرائه شيئا عن الموضوع والغريب ان سلسبورى عندما نقل خبر تحرك كتشنر لفرنسا كذب وقال انها كانت من الخديوى . وموضوع المستشارين البريطانيين ونفوذهم الطاغى على الوزراء امر معروف انذاك . واستطردت فى طغيان النفوذ والسلطة البريطانية فى مصر والسودان لتظهر لنا تناقضاتها بين النظرية والتطبيق آنذاك .

ويقول ستاك ان القواد الانجليز في الجيش المصرى كانوا قلقين في الاطوار الاولى خوفا من ان يفلت زمام الامور من يدهم في القاهرة ودار حديث عن نزع السلاح منهم . «ولكنى شعرت

بان هذه الخطوه بالغة الخطورة وقد تكون نتائجها ذات اثر خطير جدا في السودان ولذلك اوصيت اذا ما ظهرت علامات تدعو لعمل شئ من المستحسن توزيع الجنود المصريين في اماكن بها تجمعات كبيرة من الجيش البريطاني او يمنح عدد كبير منهم اجازة . اجراء كهذا يفضل على انتزاع اسلحتهم بالقوة. » وكان هوبرت قائد الجيش المصرى في مصر دائما مع ضباطه وكانت ثقتهم تامة في جنودهم . وقد برهنت الاحداث على عدم اتخاذ اى اجراء عنيف لان مسلك الجيش المصرى في القاهرة وتجاه الاضطرابات جنوب القاهرة كان جيدا

وروى ستاك حادث نداءات تؤيد سعد زغلول وتقول بان مصر للمصريين من قبل ضباط وجنود قادمين من السويس لبورت سودان على ظهر باخره لبوا نداءاتهم في المحطات الى عطبرة ولكنهم من عطبرة للخرطوم صمتوا بتحذير من مدير السكة الحديد في عطبرة مدونتر باشا وهو ضابط برتبة كبيرة . وفي الخرطوم طلب كبار الضباط المصريين امر معالجتهم وسمح لهم ستاك بذلك . واستقر الامر على محاكمة الضباط الذين اثاروا هذا الشغب محاكمة ايجازية . ويقول ستاك ان هذه الحادثة كان لها اثرها على اثارة الشعور مرة اخرى بعد ان خمد . فقد اقترح الشبان المصريون القيام بعمل لتأييد سياسة الوطنيين . ولا يتوقع ستاك مظاهرة نشطة هذه المره لانهم يعرفون انها ستضرهم.

وقد وصل الى سمع ستاك ان هناك اتجاها لرسم سياسة جديدة تهدف الى تعاون مع السودانيين بدعوى الرابطة الاسلامية وانه في المدن البعيدة هنا ارضية مشتركة بينهما اكثر مما تربطهم مع الانجليز . ولا يستطيع ستاك ان يحكم على النتائج التي تؤدى اليها هذه الدعاية اذا ما بوشرت بطريقة جدية . ولكنه يعتقد على كل حال انه سيمضي وقت طويل قبل ان ينقل السودانيون ثقتهم من الانجليز الى المصريين اذا ما اخذ في الاعتبار اتجاههم الحالى :

« وانه ليسرني كما تعلم موافقة وزارة الخارجية لاستقبال وفد من السودان . وقد طلبوا مني التاريخ لانهم يريدون الاعلان عنه حالا. ولكنني طلبت منهم ان لا يذكروا شيئا الان وان يعلنوا الزيارة بمناسبة التوقيع على شروط الصلح، وسيكون من الخطأ الواضح حسبما اعتقد أن تعقد مقارنة فى الوقت الحاضر بين ولاء السودانيين وتذمر المصريين. سوف لاتكون هناك نتيجة ما لهذا الشعور الا الاستياء. ولكن موضوع زيارتهم للملك بعد اتمام الصلح لهيئته مسأله مختلفة تماما. واننى امل ان يتم التوقيع على الصلح قريبا وان يتمكن وفدنا من السفر فى اوائل يوليو. واننى على ثقة فى انه يسرك ان نقابلهم اذا كنت لا تزال فى انجلترا وتسنح لك الفرصة.

وانني اقترح ان ابعث السيد على وعبد الرحمن المهدى والشريف يوسف الهندى عن الهيئات الدينية والمفتي ورئيس لجنة العلماء والشيخ اسماعيل الأزهرى عن الموظفين واربعة من نظار القبائل وهم عبد العظيم خليفه وعلى التوم وابراهيم موسي وعوض لكريم ابو سن نيابة عن والده عبدالله ابو سن لانه لا يقوى على السفر . ويستفهم فيما اذا كان ابن المهدى الاكبر مقبولا كزائر لا نجلترا لانه ربما

تكون هناك حساسيات عاطفية تعترض زيارته . وآمل ان لا تنشأ اعتراضات من هذا القبيل لانه كان مخلصا باستمرار اثناء الحرب والاضطرابات الاخيرة واكثر من ذلك فله اتباع عديدون في السودان . وسيكون هذا ايضا برهانا للتغيير الذى طرأ بعد جيل واحد نتيجة ادارة تتسم بالعطف.

(٣٧١١) في يوم ٤ يونيو كتب السير ريجنالد ونجت من اسكتلندا خطابا خاصا للورد كيرزون مرفقا معه خطابا خاصا تسلمه من السير لى ستاك حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى . ولكن لأهميته وما يقترحه من سياسة يجب ان تتبع في السودان حول هذا الخطاب الخاص الى خطاب رسمى . يطرى ونجت الجنرال ستاك لمقدرته وفطرته السليمة ويرفض الخطاب الذى تسلمه منه ويقول بان حكومة جلالة الملك تحسن صنعا اذا اتبعت نصائحه التي تؤيدها خبرة ونجت نفسه في شئون مصر والسودان منذ سنة ١٨٨٣ وخبرة ١٧ سنة في الوظيفة التي يحتلها ستاك الان . يشير ونجت الى خطاباته ورسائله عن السودان وخاصة تلك التي لها علاقة بالتطورات الحديثة في مصر . وبالرغم من انه مرت على ستاك فترات من القلق والتوتر ولكنه الان عظيم الامل في اجتياز الازمات دون حوادث خطيرة.

ويشير ونجت إلى أن ما يجرى في مصر وما يرافقه من قلق وشك في مصيرها يجعل الشعب السوداني في حالة من التوتر . ومن أجل هذه الحالة قدم مقترحاته في صيغة ما يرسل من رد لستاك فيما يتعلق بزيارة وفد الاعيان السودانيين لانجلترا – ومثل هذه الرسالة التي تصدر من حكومة جلالة الملك دون التعرض لمقارنة ولاء السودانيين بالسخط والاستياء الذى ابداه المصريون – مثل هذه الرسالة يؤكد ونجت انه سيكون لها اثرها المفيد وتؤدى إلى تقوية ولاء السودانيين للامبراطورية البريطانية والتي غرست جذورها في اذهان الاهالى الذين لهم درجة من الذكاء يجعلهم يقدرون ويفهمون الموقف.

ويؤيد ونجت اقتراح ستاك بان يضم وفد التهنئة لانجلترا ابن المهدى الأكبر . فهذا كما يقول ستاك فيه شهادة رائعة للتغيير الذى يحدث بين شعوب بلغوا الدرجة القصوى من التعصب الديني في مدى جيل واحد من ادارة تمتاز بالود والعطف . ويحذر ونجت من الاتجاه لايجاد علاقة بين الادارة في مصر والسودان . وتخوفه هذا كان نتيجة ما ترامى إليه من خلق وظيفة وكيل تجارى يلحق بالوكالة البريطانية في مصر . ففي راية يجب أن لا يمتد نفوذه إلى السودان.

ويقول ونجت أنه في رسالته بتاريخ ٣ إبريل سنة ١٩١٩م قد وضح اراء السودانيين فيما يتعلق بالادارة المصرية . فمنذ استرجاع السودان اكد هو واسلافه اللورد كرومر وسير الدون فورست ولورد كتشنر للسودانيين انه لاداعى للتخوف من أن يعود الحكم المصرى للسودان . ولا يقصد ونجت من هذا عدم اشراف المندوب البريطاني في مصر على شئون السودان كما كان يفعل اسلافه فالمندوب السامى له مستشاروه الذين يستشيرهم في شئون الادارة المصرية والسودانية . لكن من البديهيات والحقائق المقررة لدى حكومة جلالة الملك أن لا علاقة رسمية بين الموظفين في مصر سواء كانوا من المصريين أو البريطانيين وبين حكومة السودان . فاذا ما حدث التخلى عن هذا المبدأ في حالة واحدة

أصبحت سابقة تستغلها المصالح المصرية وبذلك تقدم فرصة للوطنيين المصريين للتدخل في شئون السودان ولا سيما أن من أهم نقاط دعايتهم السياسية هى أن بريطانيا حرمتهم حقهم القانوني في السودان وانهم سيقلبون الوضع اذا ما حصلوا على مزيد من الحكم الذاتي .

ويكرر ونجت بشدة ضرورة فصل السودان من اشراف أى برلمان مصرى إذا ما كان في النيه خلق هذا الجهاز ويبقي السودان تحت اشراف المندوب السامى كما هى الحالة الآن وكما كانت في السابق . إذا ما حصل بعض التراخى في الاشراف الحالى ستفقد بريطانيا هيبتها ونفوذها وهو الآن في قمته في السودان وسيكون موقف الحاكم العام ومعاونيه بالغ الحرج والصعوبة و سيتمهد الطريق أما للرابطة الاسلامية أو التآخى بين المصريين والسودانيين لان هذا سيكون البديل الوحيد أمام الشعب السوداني .

ويختم ونجت خطابه هذا للورد كيرزون بالاشارة إلى المخاطر العظيمة اذا ما سمح للحالة أن تتطور إلى سبل أخرى مخالفة لتوصيات السير لى ستاك وتوصيات ونجت نفسه والتي بنيت على خبرتهما وفي حالته هو (ونجت) تشمل كل حياته الرسمية .

وما كان للورد كيرزون الا أن يرد على هذا الخطاب الهام من ونجت . كتب الرد سير جراهام نيابة عن الوزير في يوم ١٦ يونيو . يوافق لورد كيرزون على ما ابداه ونجت من توصيات عامة ويتفهم المخاطر التي تنشأ عن ارتباط السودان بمصر . وكيرزون يوافق على أن يكون ابن المهدى الأكبر ضمن وفد التهنئة لانجلترا ويدرك أهمية انضمامه لهذا الوفد . ومهمة الوكيل التجارى تقتصر على مصر وحدها.

(٤٩٨٣) زار اللورد اللنبي السودان في اوائل سنة ١٩٢٠ واتصل بالاداريين الانجليز وبالزعماء السودانيين وتأثر باحاديثهم واتجاهاتهم للدرجة التي جعلته يبرق نائبه السير ملن بشيتام بآرائه واقتراحاته لمستقبل السودان بغية ابراقها للحكومة البريطانية في لندن قبل ان يرجع بنفسه للقاهرة لارسالها شخصيا

ففي يوم ١٠ فبراير ١٩٢٠ ابرق شيتام من القاهرة الخارجية البريطانية قائلاً : انه تلقي البرقية التالية من المندوب السامى اثناء وجوده بالخرطوم لترسل للندن مع تسليم اللورد ملنر رئيس لجنة التحقيق الموجود في القاهرة انذاك نسخة منها ونص ترجمة البرقية هو :

«وضع السودان – اثناء اقامتي بالسودان دهشت للحماس الذى ابدته طبقات السكان الوطنيين المختلفة من رغبة واضحة بتفضيل الأدارة البريطانية على الأدارة المصرية . وليس هناك من شك بان الوفد الذى زار انجلترا السنة الماضية كان معبرا تعبيراً حقيقياً عن أصحاب الرأى في البلاد . وهى الفكرة التي يعتنقها كبار الزعماء الدينيين ورؤساء القبائل والعشائر المختلفة الذين عبروا عن مخالفتهم للتطلعات والاماني المصرية سواء في احاديثهم مع الحاكم العام والموظفين البريطانيين أو في خطاباتهم.

ويجب ان نتذكر انه في اى أقليم عربي مسلم ستقود حالات الحماس والاثارة إلى نتائج خطيرة الا اذا أحسن توجيهها ووجدت متنفسا بطريقة سليمة.فاثناء الحرب رمى زعماء الدين بكل ما يتمتعون به من نفوذ في جانب الحكومة والقانون والنظام . وقامت الحكومة بتشجيعهم لاستعمال نفوذهم هذا

أكثر مما كانت تقوم به قبل الحرب . وبذلك اكتسبوا الان سلطات ما كانت لهم قبل خمس أو ست سنوات مضت . كانت لبعض هؤلاء تجارب مريرة مع الأدارة المصرية في السودان وكثير منهم عرف حكم العرب المرعب في المهدية وجميعهم يدرك أن مصالحهم وأمانيهم في المستقبل تتحقق عن طريق السيطرة البريطانية .

وانني على ثقة وتأكيد حسما وضح لى شخصياً أن عبارات الثقة والاحترام التي أبدوها لحكامهم الحاليين لم تكن كلمات جوفاء ولكنها صادره من قلوب تعترف بفضل بريطانيا العظمى لما قدمته من رفاهية وامن للسودان.

وهذا القول ينطبق على زعماء العشائر ولكنني اود أن اوضح ان الزعماء الذين اتصلت بهم اثناء تجوالى في السودان معظمهم من كبار السن بل ان بعضهم في أخريات ايامهم . غير ان الشبان في سن الثانية والعشرين وأقل منها لم يشهدوا حكم العهود السابقة والكثير منهم تعلموا بالطرق الحديثة . فاذا ما زال نفوذ كبارهم يصبحون تربة خصبه لغرس بذور الوطنية والافكار الثورية .

ولذلك أرى أن الوقت قد حان لحسم وضع السودان وعلاقته بالامبراطورية بشكل محدد . فاذا ما فشلنا في إيجاد متنفس للحماس الحاضر – وهذه فرصة مواتية لتحديد وضع السودان تحت الرعاية البريطانية في الوقت الذى ما زال نفوذ الكبار سائداً – اذا فشلنا في ذلك ارى ان الحالة ستقودنا إلى متاعب في المستقبل إذا لم تدهمنا هذه المتاعب الآن . وقد اخبرني الحاكم العام أن الاثر الواضح للحرب ومطالبة المصريين بالاستقلال كان النمو السريع بين السودانيين لظهور فكرة القومية السودانية . ولكن الحالة لم تصل إلى الدرجة التي تدعو لتغيير دستورى في السودان ولا أرى بل استنكر ادخال أى نوع من انواع النظم الغربية كتمثيل برلماني أو حكم ذاتي داخلى . وحكومة السودان لازالت تنتهج سياسة تطوير المؤسسات الأهلية على اسس يفهمها السودانيون . فقد انشئت وانتخبت المجالس القبلية وكذلك سياسة استشارة الزعماء المعترف بهم في الأدارة كما تقرر منح سلطات قضائية في بعض المراكز لبعض الوطنيين القياديين المتنورين. وان هذه السياسة تجد مني تأييداً مطلقاً وأمل ان تتطور هذه الاجراءات تدريجياً إلى وضع دستور نموذجى يناسب متطلبات البلاد .

وقد اقترحت بالفعل للورد ملنر ولجنته زيارة السودان واخبرته برأيي الذى ينادى بتحديد وضع السودان الآن وسيغادر كل من الجنرال مكسويل والسير اوين توماس القاهرة اليوم في طريقهم للسودان . ولذلك أرى ان النقاط الآتية ضرورية للبحث في وضع محدد للسودان .

(١) اتفاقية بين بريطانيا العظمى ومصر تضمن بموجبها بريطانيا المياه لمصر وحماية حدودها الجنوبية شريطة ان نترك السيطرة الكاملة على السودان لبريطانيا .

(٢) فصل منصب سردار الجيش المصرى من منصب حاكم عام السودان.

وفي هذه الحالة المقائمة الآن بدون تحديد يمكن لرئيس الوزراء اصدار للسردار والحاكم

العام لا يمكنه الاستجابة لها اذا ما حصلت مصر على أية درجة من الاستقلال.ولتفادى هذا الموقف اقترح تعيين سردار يكون مقره في القاهرة للجيش المصرى وحده بينما يتولى حاكم السودان العام قيادة كل الجيوش المرابطة في السودان وتسهم الحكومة البريطانية أو المصرية في نفقات الجيش فيه . واخيراً أرجو ان يسمح لى ببحث هذه الاقتراحات مع اللورد ملنر.

ووجدت هذه الوثيقة الخطيرة ما تستحقه من اهتمام في وزارة الخارجية البريطانية . وكما هى العادة يجب ان يعلق عليها الموظفون المختصون في القسم قبل عرضها على الوزير . وصلت البرقية في لندن يوم ١٥ فبراير وظهر في اليوم التالى أول تعليق عليها يقول بانه اقتراح في غاية الاهمية والخطورة . وكل ما ذكره لورد اللنبي عن أهل السودان موجب للرضاء التام ولكن بذور متاعب المستقبل تظهر في الفقرة الاخيرة من الصفحة الثانية . فالجيل الذى نال قسطاً من التعليم سيكون مصدر خطورة ولذلك يحتاج إلى التعامل معهم بحذر اذا ما رؤى تحاشي الهياج السياسي الصادر من مصر وما ظهر من نمو لفكرة القومية السودانية المشار إليها لدليل على التطور الذى حدث.ولكن نسبة لاتساع البلاد وتعدد سكانها الذى لا يتعدى الاربعة ملايين كما يقال لا ينتظر أن تكون فكرة القومية عميقة الجذور . وزيادة على اختلاف الطباع والعادات فان سكان المديريات النائية لا يؤيدون فكرة القومية

ويوافق كاتب التعليق على أن الوقت مناسب لتحديد واضح لعلاقة السودان بالامبراطورية البريطانية من وجهة نظر الوضع الحالى في السودان . ولكن الأمر تكتنفه صعوبة اذا ما اريد الأتفاق مع الوطنيين المصريين الذين ينادون بالوحدة المثالية بين القطرين . ولكن اذا لم يكن في الاستطاعة تسوية المسألة المصرية نتيجة اتفاق بين الطرفين (البريطاني والمصرى) ستجد بريطانيا مبررا أن تتخذ خطوات نحو الغاء اتفاقية الحكم الثنائي البريطاني – المصرى بحجة رغبة سكان السودان من غير اعتبار للاحتجاجات التي ستصدر من مثيرى الشغب المصريين .

لابد من ضمان وصول مياه النيل الكافية لمصر ولكن مسالة انسحاب الجيش المصرى من السودان تكتنفه بعض الصعوبات المالية . وقد ظهر أن وجود الجيش المصرى في السودان يمثل اعانة مالية مقنعة . فاذا حرمت مصر من أي تدخل في ادارة السودان فليس من العدل ان يطلب منها تحمل تكاليف الدفاع عنه . والسودان بحالته المالية الحاضرة لا يرجى منه تحمل نفقات الجيش ولذلك لابد للخزينة البريطانية أن تتحمل الاعانة المالية للجيش التي تتحملها الان مصر .

ويختم كاتب التعليق بترحيبه بزيارة اللورد لجنه ملنر وبعض اعضائها للسودان اذا سمحت لهم ظروفهم بذلك .

كتب وكيل الوزارة تعليقه قائلاً انه لابد للورد اللنبي أن يبحث هذه المقترحات مع لورد ملنر لان مشروع الاخير لابد وان يتناول مسألة السودان على أية حالة فاذا ما قدر للسودان أن ينفصل عن مصر بكل تاكيد ستكون جرعة يمكن ابتلاعها عندما تكون المسالة المصرية قد سويت . ولكن اذا تركت

إلى ما بعد التسوية المصرية ستثير شعوراً جديدا معادياً . ويشك وكيل الوزارة فيما إذا كان في استطاعة اللورد ملنر أن يجد متسعاً من الوقت لزيارة السودان . وختم تعليقه قائلاً أن اراء اللورد اللنبي هى وحدها اراء سليمة.

ومما يستدعى الانتباه لتلك الوثيقة الهامة الخاصة بمستقبل السودان ان اللنبى نفسه رأى أن يبعث ما تضمنته من اراء إلى القاهرة ليبرقها نائبه للندن اثناء القيام بمهمته في السودان ولا تنتظر وصوله للقاهرة. وعندما وصلت وزارة الخارجية في يوم ١٥ فبراير ١٩٢٠ كتب الموظف المختص بالقسم تعليقه في اليوم التالى (١٦ فبراير) ووكيل الوزارة إيضاً في نفس اليوم . ولاهميتها ارسلت نسخة منها لجلالة الملك وجاء الرد منه في نفس اليوم (١٦ فبراير) ايضاً . فماذا كان رد الملك ؟

وجه رئيس الديوان الملكى إلى اللورد كيرزون من قصر بكنجهام خطاباً قائلاً: «قرأ جلالة الملك برقية اللورد اللنبي عن وضع السودان باهتمام . ويرى جلالة الملك أن يستشار ونجت لأنه لا أحد يفهم مسألة السودان أكثر منه. ويرى أنه إذا ما قدر لمقترحات اللنبي التنفيذ فمن غير المعقول أن يطلب من مصر تزويد السودان بالجيش . وفي هذه الحالة يقع العبئ على بريطانيا لزيادة عدد الجنود السودانيين وهم معروفون بكفاءتهم الممتازة في الحروب. أما فصل منصبي الحاكم العام والسردار فامر يجب تنفيذه . وبديهى أن يحافظ على قوة الحامية البريطانية الموجودة الآن في السودان مع سلاح جوى جيد وفعال .

وهذا المشروع الذى قدمه لورد اللنبي ووافقه عليه الجهات المختصة مبدئيا لابد من دراسته دراسة تفصيلية باحصائيات وافية وايجاد البديل من السودانيين وربما من البريطانيين للعدد الكبير من المصريين المنبثين في جميع المصالح الحكومية والجيش ولذلك عهد لضابط سياسي هو المستر كين – بويد بالقيام بتلك الدراسة التفصيلية وقدم تقريره فعلا يوم ١٤ مارس ١٩٢٠ . ومن الخير ان اترك القارئ يتابع تفصيلات التقرير مثلما تابعته في أصوله الانجليزية كملحق لهذا البحث .

(٤٩٨٣) حسب اقتراح الملك بعثوا بمشروع اللنبي لوضع السودان لسير ريجنالد ونجت . وفي يوم أول مارس ١٩٢٠ بعث برده للورد هاردنج بالخارجية . اشار في مستهل رده إلى الوثائق العديدة التي بعث بها للجنة ملنر والتي توضح اراءه عن الموضوع . ثم وضح انه لابد من دراسات تفصيلية واحصائيات في مذكرة يقدمها السير لى ستاك . ولكن لابد من قرار الحكومة من حيث المبدأ والذى على ضوئه نقدم المذكرة . وكل شئ في آخر الامر يعتمد على قرار الحكومة فيما يختص بمستقبل مصر .

ومنذ أن اعفي من منصبه لم يكن على اتصال بمجرى الحوادث لانه لم يعلم بما تحتوية الوثائق الرسمية ولكنه يستمد معلوماته مما تنشره الصحف وانطباعاته من اخبار وتعليقات هذه الصحف توضح له أن مصر ربما تحصل على درجة كبيرة من الحكم الذاتي . فاذا كان هذا الانطباع أمر حقيقي فان أى اتجاه لتغير الوضع القائم حالياً إلى وضع فيه حق لتقرير المصير لمصر من المحتم أن تطبق توصياته فيما يختص

بالحكم في السودان في الوقت الذى تمنح فيه تلك الامتيازات لمصر.

فاثناء عهده كحاكم عام للسودان كان تفكيره متجهاً نحو حدوث تغييرات محتملة على الوضع وكانت سياسته ونظمه الادارية ترمى إلى مواجهة هذا الاحتمال دون أن يكون هناك شعور بالاحساس بها.

والاساس الصلد الذى تقف عليه بريطانيا هو عداء السودانيين للمصريين. ولكن حساسية الموقف الذى فرضته اتفاقية كرومر – بطرس غالى في يناير ١٨٩٩ لسيطرة بريطانية – مصرية مشتركة ورفع العلمين حتمت وضعاً سياسياً في غاية الدقة ويدعو للحذر الشديد .

ومنذ أن رفعت الوطنية المصرية راسها في مصر كان من بنودها الرئيسية الاصرار على فرض السيطرة المصرية على السودان والتي يتهمون بريطانيا باغتصابها . ومن جهة أخرى فان اللورد كرومر ومن خلفوه في مصر ولورد كتشنر ومن خلفوه في السودان جميعهم اكدوا للسودانيين أن لارجعة لادارة مصرية في السودان مصدرها القاهرة وأمن السودانيون وصدقوا هذه الكلمة البريطانية . وعليه اذا كان هناك اقل شبهة في أن حكومة جلالة الملك فكرت في تغير هذه السياسة إلى ما ينادى به ويريده المتطرفون من المصريين فان هذا سيؤدى إلى استياء شديد يقود إلى درجة خطيرة من الأضطراب . وتكون النتيجة النهائية هى أن يفقد البريطانيون مركزهم وسمعتهم لانهم لم يوفوا بتعهدهم وكلمة شرفهم.والحوادث الأخيرة في مصر قابلها السودانيون باهتمام بالغ.

وهذا هو الأمر الذى جعل زعماء العشائر ورجال الدين يقومون بزيارتهم للندن فى شهرى يوليو واغسطس من سنة ١٩١٩. وفى تلك المناسبة ايد كل من جلالة الملك وكبار رجال حكومته السياسة التى اتبعت منذ استعادة السودان فى سنة ١٨٩٨. وهذا التأييد ازال نوعا من الشك فى نفوسهم وزاد من شعورهم بالولاء لبريطانيا العظمى.

واشار ونجت في خطابه هذا إلى رسالته بتاريخ ٣ ابريل سنة ١٩١٩ التي وضح فيها انه ادخل تغييرا تدريجياً في ادارة الجيش المصرى بان جعل بعض الضباط السودانيين والعرب والجنود يحلون محل الوحدات المصرية في الجيش .

وكذلك بعض الموظفين السودانيين والعرب محل المصريين في بعض الوظائف الحكومية الصغرى (نلاحظ انهم آنذاك يميزون بين من هم من أصل زنجى ويسمونهم بالسودانيين وبين من هم من أصل عربي ويسمونهم بالعرب .) ومن المؤكد أن هذا التحويل بعيد كل البعد أن يكون كاملاً . والعقبة الكأداء هى درجة التأخر بحكم الضرورة في التعليم . ولكن تطور ونموكلية غردون والمدرسة الحربية في الخرطوم أصبحتا عوامل مساعدة لهذا التطور وبذلك تمهد الطريق لدرجة ما للتغيير المرتقب .

والصعوبات الرئيسية التي يراها ونجت هى المالية . فالجيش المصرى (ولو انه أصبح الآن معظمه

الحين أن تتحمل هذا العبء الثقيل والذى قد يصل ، إلى مليون من الجنيهات . استمرت هذه المالية السودانية إلى هذا الصعوبة إلى عدد من السنوات وبحثت مقترحات عديدة بديلة لها.

ويرى ونجت ان الحجة التي تقدم لمصر هى أن سوءالادارة المصرية السابقة أدى إلى أن يفقد السودان في حروب المهدية وتم استرجاعه بواسطة القوات البريطانية وعليه فقد قررت حكومة جلالة الملك عندما تمنح مصر درجة ما من الحكم الذاتي يجب أن تنفرد بريطانيا بحكم السودان. ومن المؤكد ان تتعهد بريطانيا بحماية مصر الجنوبية وضمان وصول المياه المطلوبة لزراعتها من النيل . ومقابل تلك الضمانات الضرورية لحياتها يجب أن تدفع مصر مبلغا معلوما لحكومة السودان يحسب على أساس ما فقده السودان نتيجة تحول السلطة الحكومية من حكم ثنائي لحكم بريطاني منفرد . وبديهى أن تكون حكومة جلالة الملك على استعداد لتلقي عاصفة يثيرها المصريون المتطرفون والعاطفون على قضيتهم من الاوربيين . ولكن الترضية التي تقدم لهم ارضاء لغرورهم من حكم ذاتي لمصر ربما توصل بريطانيا إلى الهدف المقصود شريطة عرضه بطريقة حازمة وعزيمة قوية لا رجوع بعدها .

وسيكون الحل أكثر سهولة اذا ما كانت حكومة جلالة الملك في وضع يمكنها من تدبير المال اللازم للقوات العسكرية الكافية للحاميات في السودان . أو بعبارة أخرى سد العجز في ميزانية السودان. وربما تظهر صعوبة في اقناع دافع الضرائب البريطاني بضرورة دفع هذه النفقات الزائدة اللهم الا اذا وضح له بدون شك أن تنمية موارد السودان خاصة بزيادة المساحات التي تزرع قطنا والتي تبرر تحمل هذا العبء المالى الزائد.

وبهذه المناسبة يرى ونجت ضرورة انشاء مصلحة خاصة بالرى في السودان للاشراف على عمليات الرى الروتينية . ويمكن بالضرورة الوصول إلى ترتيبات مع مصلحة الرى المصرية فيما يختص بسياسة الرى . والسودان كقطر له مستقبل لانتاج القطن يبرر انفراد بريطانيا بادارته وتوجيه سياسته حسبما يرى ونجت لحكم تجربته .

والاشارة إلى نمو الشعور بالقومية في السودان تقدم شرحه في مكاتبات ونجت من قبل وهذه نقطة يجب الا يغيب النظر عنها . ولذلك يجب أن نلقي اهتماماً خاصاً عندما يبحث مشروع في مستقبل تطور السودان تحت ادارة بريطانية منفردة وقد طالب بهذا الوضع قادة البلاد . وفي انتظار تطور دستورى كهذا لمتطلبات مستقبل البلاد ويلائم أماني وآمال السكان يوافق ونجت رأى ستاك القائل بان لا ضرورة في الوقت الحاضر لادخال أى نوع من انواع الحكم الذاتي أو أى قالب من قوالب التمثيل على النسق الغربي . فتطوير الادارة الحالية التي يتفهمها الاهالى ويعجبون بها يكفي لعدد من السنين في المستقبل ترضي طموح حتي الذين عرفوا بالتطرف البالغ الحد.

فاذا ما عرف على وجه التحديد الوقت الذى يظهر فيه اعلان سياسة مستقبل مصر ويعلن معه في

الحال ان السودان سيفصل فصلا نهائياً من أى سلطة مصرية سيؤدى هذا إلى ارضاء كل الطبقات في السودان .

والنقطة الأخيرة التى يشير ونجتَ إليها هى فصل منصب سردار الجيش المصرى من منصب حاكم السودان العام فهذه إيضاً تعتمد على حل المسألة المصرية. فاذا ما استمر قيام الوضع الحاضر لا تدعو الضرورة إلى أى تغيير. ولكن اذا ما منحت مصر أى درجة من الحكم الذاتى يجب ان تكون هذه المناسبة لفصل السودان من مصر. وفى هذه الحالة يتضح الأمر وتدعو الضرورة لفصل المنصبين من بعضهما وكل بحث أو مناقشة فى المسألة لا داعى له. وهكذا تم وضع سياسة باحصائيات تفصيلية لابعاد العنصر المصرى من المشاركة فى ادارة السودان منذ مارس سنة ١٩٢٠.

والتقدير المبدئى للجنة ملنر افرد قسما خاصاً للسودان رأينا ان نجعله ملحقاً لهذا البحث بنصه الانجليزى.

ملحـــــق

D. The Sudan

The scheme embodied in the memorandum deals only with Egypt. It has no application to the Sudan, a country entirely distinct from Egypt in its character and constitution , the status of which is not, like that of Egypt, still indeterminate, but has been clearly defined by the Anglo-Egyptian Convention of the 19th January, 1899*. For that reason the subject of the Sudan was deliberately excluded from all our discussions with the delegates. This was all along clearly understood by them, but, in order to prevent any misunderstanding in Egypt of the scope of our discussions, Lord Milner

---

* This Convention, which was signed by the Egyptian Minister for Foreign Affairs and Lord Cromer, laid it down that Great Britain was "by right of conquest" "entitled" to share in the settlement and future working and development" of the Sudan. By the acceptance of this principle any caim of Turkey to suzerainty over the Sudan was disallowed, and that country was definitely excluded fom the area subject to the regime of the Capitulations. It was accordingly provided the Convention that the jurisdiction to the Mixed Tribunals should "not extentd to or be recognised in any part of the Sudan" and that no foreign consuls should reside in the country without the consent of the British Government. The supreme military and civil power was to be vested in person of a "Governor- General" who would be appointed on the recommendation of the British Government by a decree of the Khedive of Egypt, and whose proclamations would have the force of law.

when transmitting the memorandum to Adli Pasha, also handed him the following letter :—

" My dear Pasha, *August* 18, 1920.

" Referring to our conversation of yesterday, I should like once more to repeat that no part of the memorandum which I am now sending you is intended to have any application to the Sudan This is, I think, evident on the face of the document, but, to avoid any possiblity of future misunderstanding, it seems desirable to place on record the view of the Mission that the subject of the Sudan, which has never been discussed between us and Zaghlul Pasha and his friends, lies quite outside the scope of the proposed agreement with regard to Egypt. There is a wide difference of conditions between the two countries, and in our opinion they must be dealt with on different lines.

The Sudan has made great progress under its existing adiministration, which is based on the provisions of the Convention of 1899 and no change in the political status of Egypt should be allowed to disturb the further development of the Sudan on a system which has been productive of such good results.

On the other hand , we fully realise the vital interest of Egypt in the supply of water reaching her through the Sudan and intend to make proposals calculated to remove any anxiety which Egypt may feel as to the adequacy of that supply both for her actual and her prospective needs.

(Signed) "Milner."

His Excelleny Adli Yeghen Pasha

At this point it may be convenient that we should briefly state the reasons which in our opinion, make it wholly impossible to contemplate, in the case of the Sudan, a settlement on the lines proposed for Egypt, indicating at the same time the general line of policy which appears most suitable to the persent requirements of the former country .

While the great majority of the people of Egypt are comparatively homogeneous, the Sudan is divided between Arabs and Negroids, and within each of these two great racial groups there are a number of races and tribes differing widely from one another and often mutually antagonistic,. The Arabs of the Sudan speak dialects of the same language as the people of Egypt and are united to them by the bond of religion. Islam, moreover, is spreading even among the non- Arab races of the Sudan. These influences mitigate in various degrees, but they have not overcome the antagonism of the two countries, which rankling memories of Egyption misgovernment in the past have done much to intensify.

The political bonds which have at intervals in the past united Egypt with the Sudan have always been fragile. Egyptian conquers have at various times overrun parts and even the whole of the Sudan. But it has never been really subdued by, or in any sense amalgamated with , Egypt. The Egyptain conquest of the Sudan in the last century was especially disastrous to both countries, and ended in the complete overthrow of Egyptian authority in the early eighties by the Mahdist rebellion. For more than ten years no vestige of Egyptian authority was left in the Sudan except in a small district surrounding Suakin . As a consequence of this breakdown, Great Britain was obliged to undertake several costly expeditions for the rescue of the Egyptian garrisons and the defence of Egypt, which was in danger of being overrun by the Mahdist hordes

Since the conquest of the country by British and Egyptian forces under British leadership in 1896/8 the Government of the Sudan, which under the Convention of 1899 takes the form of an Anglo – Egyptan protectorate, has been virtually in British hands. The Governor- General, though appointed by the Sultan (formerly the Khedive) of Egypt, is nominated by the British Government, and all the Governors of Provinces and principal offiicials are British. Under this system of government the progress of the Sudan in all respects, material and moral, has been remarkable. When full allowance is made for the simplicity of the problem, viz, the introduction of the first principles of orderly and civilised government among a very primitive people the great success actually achieved during the long Governor Generalship of Sir R. Wingate is one of the brightest pages in the history of British rule over backward races. The present administration is popular in the Sudan and, with few exceptions, peaceful and progressive conditions prevail throughout the country .

But while Egypt and the Sudan are essentially distinct countries, and and are bound to develop on very different lines, Egypt will always have one interest of supreme importance in the Sudan. The Nile, upon which the very existence of Egypt depends, flows for hunderds of miles through the Sudan, and it is vital to Egypt to prevent any such diversion of water from the Nile as might diminish her present cultivable area or preclude the reclamation of that portion of her soil, some 2,000,000acres in extent, whih is capable of being brought under cultivation, when , by means of storage, the present supply of water availavble for irrigation has been increased. Hitherto the amount of water drawn from the Nile in its passage through the Sudan has been of negligible amount but as the population of the Sudan increases that country will require more its own development, and a conflict of interest between it and Egypt might arise . At the same time there is every reason to hope that, properly conserved and distributed the Nile waters will suffice for all the lands, whether in Egypt or the Sudan , which are ever likely to require irrigation. The control of the waters

of the Nile for purposes of irrigation is a matter of such paramount importance and the technical and other problems involved are so difficult and intricate that it in our opinion, necessary to set up a permanent Commission, composed on the one hand of experts of the highest authority and on the other hand of representatives of all the countries affected — Egypt, the Sudan and (Uganda) — to settle all questions affecting the regulation of the river and to ensure the fair distribution of the water.

The contiguity of Egypt and the Sudan and their common interest in the Nile make it desirable that some political nexus between the two conutries should always not due to the men but to the system. It is because they are, or can be represented to be, imposed upon Egypt against her will, as the agents and symbols of foreign domination, that hostility to them is easily excited. The grounds or such hostility will disappear when they can no longer be regarded as instruments of a foreign government, and their efforts to maintain efficiency will then have an increased amount of native support. For, as individuals, British administrators and the British officers in the Egyptian army are not unpopular. The best of them not only command the respect, but win the affection, of a people who are very quick to recognise capacity, especially when it is combined with graciousness and tact. Given time for reflection — and it is certain that nothing will be done in a hurry — It is likely that these considerations will determine many Englishmen in the Egyptian service to stick to their posts. And indeed Englishmen could perform no more honourable service than in establishing a friendly partnership between Great Britain and Egypt and assisting Egyptians to make a success of self-governing institutions.

But while any general or rapid displacement of the British and other foreign officials is not to be anticipated, it is nevertheless desirable to make careful provision forth those, with whose services the Egyptian Gomvernment may wish to dispense or who may themselves wish to retire, when the new system comes into force. Such men must be treated not only with fairness, but with generosity. For nothing could have a worse effect upon Anglo Egyptian relations in the future than that a number of former officials should be left with a sense of grievance. In any Treaty between Great Britain and Egypt their position will have to be absolutely safeguarded, and the conditions of retirenment carefully laid down after consultation with representatives of those concerned. Under the existing law Egyptian officials, who are retired by the Govervnment for reasons other than misconduct, receive pensions on a not ungenerous scale proportionate to their length of service. No new arrangement can infringe existing rigghts. But it is evidently necessary, in view of the altered circumstances, to make special provision for those whose careers may be prematurely cut short. And it is quite essential that men who under the new system retire of their own accord, should receive the same favourable treatment as those with whose services the Egyptian Government may choose to dispense. In ordinary circumstances a man voluntarily resigning a public post before the normal time for his retirement does so at a certain sacrifice. But this principle does not apply where the conditions of service are essentially altered. In that case the official should have the right to choose, whether he will or will not go on serving under the new conditions, and if he prefers to retire, should be entitled to do so on the same terms as if his retirement had been compulsory.